

Distr.: General
18 October 2010
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدّم عملاً بالفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ١٩٣٥ (٢٠١٠) الذي طلب مجلس الأمن إليّ بموجبه أن أقدم تقريراً كل ٩٠ يوماً عن التقدم المحرز نحو تنفيذ ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في جميع أنحاء دارفور. ويشمل هذا التقرير أيضاً تقييماً للتقدم المحرز في ضوء المعايير الواردة في المرفق الثاني من تقريري إلى مجلس الأمن المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (S/2009/592)، حالة العملية السياسية؛ والحالة الأمنية والإنسانية بما في ذلك الحالة في مخيمات النازحين واللاجئين والتقدم المحرز نحو التعافي المبكر. وبالإضافة إلى ما طلبه مجلس الأمن في الفقرة ٣ من القرار نفسه، لا تزال العملية المختلطة تقدم الدعم لعملية الدوحة للسلام، إلى جانب ولايتها الأساسية ألا وهي حماية المدنيين. ويجري حالياً وضع استراتيجية منفصلة ومركزة لحماية المدنيين على النحو المطلوب في الفقرة ٨ من القرار نفسه. وسيتضمن التقرير المقبل تقريراً عن هذه الاستراتيجية.

ثانياً - العملية السياسية

عملية الدوحة للسلام

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل كبير الوسطاء المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لدارفور السعي إلى اعتماد استراتيجية متعددة الجوانب تهدف إلى كفالة مشاركة المجتمع المدني بدرجة كافية في عملية السلام؛ وتيسير التفاوض بين الأطراف المتحاربة بشأن اتفاق للسلام؛ وتشجيع تحسين العلاقات الإقليمية بين السودان وتشاد وليبيا.



٣ - وفي النصف الأول من تموز/يوليه، واصلت حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة المفاوضات التي تجري تحت رعاية كبير الوسطاء المشترك. وفي ١٧ تموز/يوليه، عقد فريق الوساطة المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة اجتماعاً لتقييم عمل ست لجان تفاوض شكّلت للاضطلاع بالمزيد من العمل المفصّل بشأن تقاسم السلطة والوضع الإداري لدارفور، وتقاسم الثروة بما في ذلك الحقوق في الأراضي؛ والتعويضات وعودة النازحين واللاجئين؛ والترتيبات الأمنية؛ والعدالة والمصالحة، والاتفاق الشامل بشأن المنازعات وتسويتها.

٤ - وفي نهاية تموز/يوليه، أوقفت الأطراف المفاوضات خلال شهر رمضان. ثم شرع فريق الوساطة المشترك في توحيد عمل لجان التفاوض المشتركة وإدماج عملها في مشروع نص يتضمّن نقاط الاتفاق بين الحكومة وحركة التحرير والعدالة. وبمجرد اكتمال المسودة الأولى لهذا النص، سيتشاور فريق الوساطة المشترك مع الأطراف المعنية، وكذلك مع الشركاء الإقليميين والدوليين، بهدف إعداد خطة للسلام تكون مقبولة لجميع الأطراف ولأهالي دارفور.

٥ - وسعيًا لإشراك جميع الأطراف في عملية السلام، يواصل فريق الوساطة المشترك جهوده لإقناع جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد بقيادة عبد الواحد النور، وحركة العدل والمساواة بقيادة خليل إبراهيم بمعاودة الانضمام إلى المحادثات.

محادثات المجتمع المدني في الدوحة

٦ - تعزيزاً لمشاركة المجتمع المدني في عملية السلام، نظمت العملية المختلطة بالاشتراك مع حكومة قطر مؤتمراً ثانياً لممثلي المجتمع المدني في دارفور عقد في الفترة من ١٢ إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٠ في الدوحة. وكان هذا المؤتمر بمثابة متابعة للمؤتمر الأول للمجتمع المدني الذي عقد في الدوحة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وفي سياق التحضير لذلك المؤتمر، نظمت العملية المختلطة سلسلة من حلقات العمل والمنتديات التحضيرية في جميع أرجاء دارفور لتوعية ممثلي المجتمع المدني واستنهاضهم. وشارك في هذا المؤتمر ما مجموعه ٣١٥ مشاركاً اختارهم المجتمعات المحلية بنفسها ليمثلوا مختلف الفئات في دارفور. وناقش المشاركون مسائل ذات الصلة بعقد اتفاق سلام شامل والدور الذي يمكن أن يؤديه في عملية السلام. وعلى الرغم من أن المشاركين اتفقوا عموماً حول الأسباب الجذرية للتراع والمسائل الرئيسية التي تؤثر سلباً في عملية السلام، فإنهم لم يتوصلوا إلى توافق في الآراء بشأن الوضع الإداري لدارفور، أو مسألة احتلال الأراضي، أو التعيينات في الجهازين التنفيذي والقضائي، أو دفع التعويضات لضحايا النزاع. واختتم المؤتمر بإصدار

إعلان وبيان يؤيدان الاستنتاجات التي توصل إليها المنتدى الأول للمجتمع المدني الذي عُقد في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ودعا المؤتمر أيضا إلى اتخاذ تدابير عاجلة لتعزيز أمن النازحين والجماعات الأخرى وتحسين خدمات الرعاية المقدمة لهم تمهيدا للتوصل إلى اتفاق سلام وقدم توصيات بشأن إدراج الترتيبات الأمنية، والمسائل المتعلقة بالأراضي وتقاسم السلطة والعدالة والمصالحة والقضايا الإنمائية في أي اتفاق نهائي باعتبارها جزءا منه. وحضر المؤتمر أيضا ممثلون عن النازحين وعن اللاجئيين الدارفوريين من المخيمات الموجودة في تشاد.

٧ - وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز الإدراك الشعبي لعملية السلام ودعمها، اضطلع فريق الوساطة المشترك، بالشراكة مع العملية المختلطة، بأنشطة الغرض منها زيادة وعي السكان بمقترحات المجتمع المدني وبالدور الذي يمكن أن يؤديه في عملية السلام. وفي هذا الصدد، عقدت، في نيالا والفاشر وزالنجي والجنينة، اجتماعات متتابعة مع مندوبين من المؤتمر واعتمدت استراتيجية لتعميم الإعلان والبيان الصادرين عن المؤتمر على الجمهور. وبدأ في الأسبوع الأخير من تموز/يوليه، تعميم نتائج المؤتمر في ولايات دارفور الثلاث عن طريق أفرقة التوعية والبرامج الإذاعية. ولحشد الدعم الجماهيري لعملية السلام، لا سيما بين الفئات التي اختارت حتى الآن عدم المشاركة، يجري أيضا إعداد برنامج إذاعي للتوعية على نطاق دارفور. ولا تزال العملية المختلطة تعمل مع النازحين الذين اختاروا عدم المشاركة في المؤتمر في محاولة لتثقيفهم بشأن العملية السلمية وتشجيعهم على الانضمام إلى المناقشات.

الأحداث في مخيم كلمة والحمدية

٨ - على الرغم من أن مؤتمر الدوحة الثاني شكل خطوة إيجابية في عملية السلام، فقد أعقبته للأسف أعمال عنف وقلاقل بين النازحين المؤيدين لحضور المؤتمر والمعارضين لذلك. ووقعت اشتباكات في مخيم كلمة في أواخر تموز/يوليه، أسفرت عن مقتل أربعة أشخاص وإصابة سبعة آخرين بجروح. ووقعت اشتباكات مماثلة في مخيم الحمدية قرب زالنجي، سقط فيها ثلاثة قتلى.

٩ - وخلال الأسبوع الأخير من تموز/يوليه، شهدت الحالة الأمنية في مخيم كلمة مزيدا من التدهور بسبب حوادث تبادل إطلاق النار، والقيود المفروضة على الوصول إلى المخيم، والتزاعات بين النازحين "المؤيدين لمؤتمر الدوحة" المشتبه في أنهم موالون لحركة التحرير والعدالة، والنازحين "المعارضين لمؤتمر الدوحة" المشتبه في أنهم موالون لجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد. ووقع مزيد من الاشتباكات قتل فيها ما لا يقل عن ٣٥ شخصا وشرد نحو ٢٥ ٠٠٠ نازح من المخيم إلى نيالا والقرى المحيطة بها. وقد وجد عدة آلاف من

هؤلاء النازحين ملاذا في مركز خفارة المجتمعات المحلية التابع للعملية المختلطة الواقع في مخيم كلمة. وعلى الرغم من أنه تعذر على دوائر المساعدة الإنسانية والعملية المختلطة في البداية الوصول إلى المخيم، فقد سمح لها منذ منتصف آب/أغسطس، بالدخول إليه، مما أتاح للوكالات الإنسانية تقييم الحالة الإنسانية وتقديم المساعدة لإنقاذ الأرواح.

١٠ - وفي ٢٤ تموز/يوليه بعد انتهاء الاشتباكات، التمس خمسة من قادة المخيم الحماية في المركز الجوار لخفارة المجتمعات المحلية التابع للعملية المختلطة خشية التعرض لأعمال انتقامية قد تشنها الفصائل المعارضة ولسوء المعاملة من جانب الحكومة. وقد انضمت إليهم امرأة في ٢٧ تموز/يوليه. وأبلغت الحكومة العملية المختلطة بأن خمسة من هؤلاء الأشخاص الستة يتحملون المسؤولية الجنائية عن أعمال العنف وما ترتب عليها من وقوع خسائر في الأرواح في مخيم كلمة، وأنها تطلب القبض عليهم. وتناقش العملية المختلطة في الوقت الحاضر مع الحكومة هذه المسألة بمختلف أبعادها بهدف إيجاد وسيلة سلمية لمعالجة جميع الشواغل.

١١ - وسلطت أعمال العنف التي اندلعت في مخيم كلمة الضوء أيضا على مدى تفاقم مشكلة وجود الأسلحة والعناصر المسلحة داخل مخيمات النازحين، مما يعتبر خطرا أمنيا وانتهكا للحيز الإنساني والمبادئ الإنسانية على حد سواء. واستهلت العملية المختلطة مناقشات مع قادة النازحين لمعالجة هذه المسألة. وفي الوقت نفسه، فعلى إثر الأحداث التي اندلعت في تموز/يوليه - آب/أغسطس، أبدت أيضا، السلطات في جنوب دارفور التزامها نقل مخيم كلمة من موقعه الحالي إلى موقع قرب بليل. وفي هذا الصدد، وافقت الحكومة على أن أي عملية نقل من كلمة لا بد أن تتم طوعا وأن أي جهود لترع السلاح يجب أن تجرى دون اللجوء إلى أي أساليب قسرية.

١٢ - وإبان هذه الأزمة عززت العملية المختلطة وجودها الميداني ونشرت دوريات على مدار الساعة ٧ أيام في الأسبوع في المخيم. واقرنت هذه الأنشطة التي شكلت جزءا من الإجراءات المتخذة لتخفيف حدة التوتر بانخراط الأفرقة المدنية المتكاملة التابعة للعملية المختلطة في العمل مع قادة المخيم وغيرهم من سكانه على رصد الحالة الأمنية والإنسانية وتقييمها.

١٣ - ومنذ ذلك الحين، شكلت لجنة مخصوصة تضم مسؤولين من العملية المختلطة والحكومة لتسوية المسألة المتعلقة بالقادة النازحين الخمسة المطلوبين من السلطات، ولحل مسائل أخرى، بما فيها انتشار الأسلحة ووجود عناصر مسلحة في مخيم كلمة والمخيمات الأخرى. ولقد تحسنت الحالة في مخيم كلمة منذ ذلك الحين ولم ترد أي تقارير عن وقوع

حسائر في الأرواح منذ ٢٩ تموز/يوليه. إلا أنه وقعت اشتباكات وحوادث تبادل إطلاق النار.

١٤ - ووقعت حوادث مشابهة في مخيم الحمديّة قرب زالنجي بعد أن سافرت مجموعة من النازحين إلى الجنيّة لتهنئة والي غرب دارفور المعين حديثاً في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٠. ذلك أن بعض العناصر الموالية لجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد داخل المخيم نعتت أفراد تلك المجموعة "بالخونة"، مما أدى إلى اندلاع اشتباكات في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠. ولقي ثلاثة أشخاص مصرعهم وعرقلت هذه الاشتباكات سير العمليات الإنسانية في المخيم. ومن المؤسف أن عناصر مجهولة في مخيم الحمديّة شنت هجوماً آخر في ٣ أيلول/سبتمبر أسفر عن مقتل تسعة أشخاص. وتعكس التوترات بين النازحين المؤيدين لعملية الدوحة وأولئك المعارضين لها استمرار الصراع على السلطة داخل المخيمات.

المشاركة السياسية للعملية المختلطة

١٥ - إلى جانب تقديم الدعم للمجتمع المدني والنازحين واللاجئين في عملية الدوحة، نُظّم عددٌ من المناسبات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٥ تموز/يوليه، عقد الممثل الخاص المشترك معتكفاً في الفاشر لتابعة المعتكف الذي عقد للمبعوثين الخاصين إلى دارفور والسودان، في كيغالي في شباط/فبراير ٢٠١٠. وحضر معتكف المتابعة، ضمن من حضره، مبعوثون خاصون من الاتحاد الروسي والصين، والنمسا، وكندا، وفنلندا، وهولندا، والسويد، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية؛ وكبير الوسطاء المشترك؛ والممثل الخاص للأمين العام في السودان؛ وممثلون رفيعو المستوى من فرنسا، واليابان، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والأمانة العامة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وركزت المناقشات على عملية السلام، والحالة الأمنية في دارفور، والعائدين طوعاً، والتعافي المبكر. وأعرب المشاركون عن قلقهم إزاء احتدام أعمال العنف بين القبائل وارتفاع معدلات الجريمة، ومن ذلك خطف الموظفين الدوليين وشن الهجمات على أفراد العملية المختلطة. ودعا المشاركون حكومة السودان إلى اتخاذ التدابير المناسبة لتقديم مرتكبي هذه الهجمات للعدالة ووضع حد للإفلات من العقاب. وشدد المشاركون أيضاً على الحاجة إلى تيسير وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين إليها وضمان حرية التنقل للعملية المختلطة.

١٦ - وأعقب معتكف الفاشر الاجتماع الأول للمنتدى التشاوري بشأن السودان الذي عُقد في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٠ في الخرطوم. وشارك في رئاسة الاجتماع رمتان لعمامرة

مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، وألان لوروا وكيل الأمين العام للأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام. وكان الغرض من ذلك اللقاء التشاوري تيسير تقديم الدعم الدولي المنسق إلى العمليات السياسية في دارفور والسودان. وفيما يتعلق بدارفور، شدد المشاركون على ضرورة إيجاد عملية سياسية شاملة تعالج مسائل الأمن والعدالة والمصالحة، والمسائل الاقتصادية والاجتماعية والقضايا الإنسانية.

١٧ - ووفقا لنتائج ذلك المنتدى التشاوري لولايتيه الممثلة في دعم التوصل إلى حل سياسي شامل لتزاع دارفور، بدأت العملية المختلطة، وبالتنسيق مع الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ، وفريق دعم الوساطة المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، التخطيط لعملية سياسية داخلية في دارفور تدعم مفاوضات السلام في الدوحة وتكملها. وفي هذا الصدد، اجتمعت العملية المختلطة في آب/أغسطس مع كبار ممثلي ثمانية أحزاب من الأحزاب السياسية الرئيسية التسعة في دارفور لتبادل وجهات النظر بشأن عدة قضايا، منها منظور الأحزاب السياسية بشأن كيفية إجراء تلك العملية السياسية والدور الذي يمكن أن تضطلع به تلك الأحزاب في العملية. وقد رحبت الأطراف بالمبادرة وشدت على أهمية هذا المسعى لتعزيز إشراك أهالي دارفور في المناقشات المتعلقة بمستقبلهم، مؤكدة على أن تحقيق السلام المستدام في دارفور يتوقف على إشراك سكان دارفور ودعمهم.

١٨ - وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، أقرت حكومة السودان استراتيجية سياسية وأمنية جديدة لدارفور. وهي استراتيجية تعكس تغيرا في بؤرة اهتمام الحكومة في خمسة مجالات رئيسية هي: الأمن والتنمية وإعادة التوطين والتسوية والمفاوضات. وتستهدف الاستراتيجية إعادة توجيه عملية السلام وإضفاء الطابع المحلي عليها بإنشاء آلية يمكن من خلالها التشاور مع مجتمع دارفور ومن ثم إدماج النتائج في عملية الوساطة الجارية التي يشترك فيها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ووصولاً في نهاية المطاف إلى التفاوض على اتفاق سلام شامل وجامع لحل أزمة دارفور. وفيما يتعلق بالمسألة الأمنية، أقرت حكومة السودان بمسؤوليتها الأساسية عن المحافظة على الاستقرار، وهي تدعو إلى توسيع نطاق مشاركة العملية المختلطة والتنسيق معها، وبخاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين وتسهيل عودتهم. وأبدت الحكومة أيضا التزامها تحويل محور الاهتمام من الاستمرار في تقديم المساعدة الإنسانية إلى تحقيق التنمية ودعم عودة النازحين. وفي هذا الصدد، أعربت الحكومة عن رغبتها في العمل بالتنسيق مع دوائر المساعدة الإنسانية والعملية المختلطة على ضمان توفير الأمن وإتاحة الخدمات الاجتماعية الأساسية للعائدين، باعتبار ذلك وسيلة لتشجيع العودة الآمنة والطوعية والمنظمة للنازحين. ويتشاور الآن، فريق الأمم المتحدة القطري والعملية المختلطة مع الحكومة بشأن أفضل السبل التي يمكنها اتباعها في العمل في إطار شراكة تفضي إلى وضع الاستراتيجية

موضع التنفيذ، وفقا للمبادئ الإنسانية وولاية كل منهما. وفي هذا الصدد، ترى العملية المختلطة ضرورة إقامة علاقات مع النازحين والمجتمع المدني والمحافظة عليها.

١٩ - ولا تزال العلاقات بين تشاد والسودان في تحسن مستمر. فقبل مؤتمر قمة دول تجمع الساحل والصحراء الذي عقد في نجامينا في الفترة من ١٨ إلى ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠، وحضره الرئيس البشير، قام السودان بطرد قادة مجموعات المعارضة المسلحة التشادية. وحثت حكومة السودان الجماهيرية العربية الليبية على طرد خليل إبراهيم، وقامت بإغلاق حدودها مع ذلك البلد المجاور العضو في تجمع الساحل والصحراء. وخلال مؤتمر القمة، أعرب تجمع الساحل والصحراء عن تأييده لعملية مفاوضات الدوحة وأعمال فريق الوساطة المشترك وواعد بزيادة مشاركته في الجهود المبذولة من أجل إيجاد حل لتراع دارفور.

ثالثا - الحالة الأمنية

٢٠ - لا تزال الحالة الأمنية في دارفور هشة ومستعصية على التنبؤ، مع نشوب القتال بصورة متقطعة بين القوات المسلحة السودانية وقوات حركة المعارضة المسلحة؛ واندلاع الاشتباكات بين القبائل؛ وتصاعد حدة التوتر في بعض مخيمات النازحين؛ وشن هجمات مسلحة على العاملين في المجال الإنساني وموظفي العملية المختلطة واختطافهم؛ ووقوع جرائم. ومع ذلك، أُحرز بعض التحسن خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لا سيما في ما يتعلق بسلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم. فقد انخفضت، بوجه خاص، حوادث سرقة السيارات والاختطاف خلال الفترة المشمولة بالتقرير نظرا لتشديد التدابير التي وضعتها العملية المختلطة للتقليل من وقوعها.

٢١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دفعت قوات حكومة السودان عناصر حركة العدل والمساواة إلى الخروج من مناطق في جنوب دارفور، الذي شهد معارك ضارية نسبيا في نيسان/أبريل وفي أيار/مايو. وأصبحت عناصر حركة العدل والمساواة الآن متواجدة في معظمها في أقصى شمال دارفور قرب الحدود بين الجماهيرية العربية الليبية وتشاد في منطقتي ساهاي ووادي أفرو.

٢٢ - وبالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق، سُجل انخفاض في عدد المواجهات المسلحة بين أطراف النزاع. وفي تموز/يوليه، وقعت صدامات مسلحة بين قوات حركة العدل والمساواة والقوات المسلحة السودانية في أم كدادة والديرة ولوابيت في شمال دارفور، وفي جبل عدولة في جنوب دارفور، وذلك حين حاولت القوات المسلحة السودانية منع حركة العدل والمساواة من بسط سيطرتها على مواقع في جنوب دارفور. كما وقعت بعض

الصدّامات بين قوات جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد، والقوات المسلحة السودانية في جبل مرة.

٢٣ - وفي ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، هاجمت مجموعة مجهولة من المسلّحين ادّعى أن أفرادها كانوا يرتدون زيا شبيها بالزي العسكري، سوق قرية تبارت، الواقعة على بعد ٣٢ كيلومترا تقريبا جنوب غرب بلدة طويلة في شمال دارفور. وأفاد شهود عيان بأن المهاجمين ينتمون إلى قبائل عربية. وقد استهدفوا الذكور في السوق فقتلوا ٣٧ شخصا وأصابوا ٣٥ آخرين. وذكرت تقارير أن ذلك الهجوم أدى إلى نزوح نحو ٣٠٠٠ شخص إلى بلدة طويلة. وتشير المعلومات الواردة حتى الآن إلى أن الهجوم حدث بسبب نزاع قبلي على اختطاف شخصين من قبائل عربية. وردّت حكومة السودان على ذلك بإعادة النظام وإنشاء لجنة للتحقيق في ملبسات الحادث ومحاكمة مرتكبيه.

٢٤ - وكانت الصدّامات القبلية من أهم أسباب حالات الوفاة التي وقعت في آب/أغسطس حيث أودت بحياة ١٥٧ شخصا. ومن بين تلك الصدّامات كانت الصدّامات التي تجددت بين قبيلتي المسيرية والرزيقات بسبب الأرض والوصول إلى طرق الهجرة في منطقة كاس، هي الأشد ضراوة. ولئن كان يبدو أن الاتفاقات التي أبرمت بمبادرات محلية قد صمدت في بعض المناطق، فإن الصدّامات بين القبائل لا تزال مشتعلة في مناطق أخرى بسبب الخلاف على الموارد كالمياه، وعلى سرقة الماشية.

٢٥ - وفي الفترة قيد الاستعراض، سُجّلت ٢٦ واقعة قيدت فيها تحركات موظفي العملية المختلطة أو وكالات الأمم المتحدة، ١٩ منها على يد حكومة السودان واثنان على يد جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد، وثلاث على يد جيش تحرير السودان - فصيل ميني مناوي، وواحدة على يد النازحين. وقد أمكن لوكالات المساعدة الإنسانية الوصول إلى ثلاث قرى في شرق جبل مرة في ١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ من أجل إيصال الإمدادات الطبية والغذائية اللازمة إليها. إلا أنها لم تُمكن بعد من الوصول الكامل ودون عوائق إلى جميع أنحاء شرق جبل مرة. وقد أفضت المساعي الدؤوبة التي بذلتها قيادة العملية المختلطة إلى تسوية الحالات التي تمنع فيها من حين لآخر من الوصول إلى تلك المناطق لأسباب أمنية.

٢٦ - وقد تعرضت قوات العملية المختلطة لعدة هجمات في الفترة قيد الاستعراض، أدت إلى إصابة سبعة أفراد من قوات حفظ السلام. ففي ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٠، أطلقت القوات المسلحة السودانية قبلة صاروخية على قافلة تابعة للعملية المختلطة في منطقة تقع على بعد نحو ١٧ كيلومترا جنوب قرية صليعة (غرب دارفور). وردت قوات العملية المختلطة بإطلاق

النار، لكنها توقفت عن ذلك عندما رفعت القوات المسلحة السودانية راية بيضاء. وأوضحت القوات المسلحة السودانية في وقت لاحق أنها كانت تجري تدريباً على التخلص من الذخائر غير المنفجرة ولم تتعمد استهداف قوات حفظ السلام. وفي ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٠، وقعت دورية تابعة للعملية المختلطة في كمين نصبه لها مسلحون مجهولون في منطقة تقع على بعد نحو ١٥ كيلومتراً شمال غرب فورو بارنغا (غرب دارفور). وردت الدورية بإطلاق النار وصدت الهجوم. وقد تعرض ستة أفراد عسكريين من قوات العملية المختلطة لإصابات نارية خلال الحادث. وفي ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٠، تعرضت دورية تابعة للعملية المختلطة لهجوم على يد نحو سبعة مسلحين مجهولين يرتدون لباساً مدنياً بين قريتي كتم وفاتابورنو، في منطقة تقع على بعد نحو ثمانية كيلومترات جنوب غرب كتم (شمال دارفور). وقد لاذ المهاجمون بالفرار من مكان الحادث بعد تبادل إطلاق النار لمدة ١٥ دقيقة.

٢٧ - وظل المجرمون الذين يستهدفون أفراد العملية المختلطة والعاملين في مجال المساعدات الإنسانية مصدراً للقلق خلال الفترة المشمولة بالتقرير حيث وقعت ثلاث عمليات خطف، وسرقة سيارات، وحوادث اقتحام. فعملية الاختطاف الأولى تعرض لها ثلاثة أعضاء من طاقم جوي يعملون لحساب شركة طيران متعاقدة مع العملية المختلطة، في نيالا في ١٠ آب/أغسطس. وفي العملية الثانية، تعرض للاختطاف مستشارا شؤون شرطة تابعين للعملية المختلطة في بلدة نيالا في ١٤ آب/أغسطس. أما في الحادث الثالث فقد تعرض موظف دولي تابع للعملية المختلطة، للاختطاف في الفاشر في ٧ تشرين الأول/أكتوبر حيث اقتحم مسلحون مقر إقامته، واعتدوا على موظفين آخرين تابعين للعملية المختلطة يقيمون معه، فقاموا بنهب ممتلكاتهم ولادوا بالفرار على متن إحدى مركبات الأمم المتحدة واقتادوا معهم الموظف المختطف. وفي حين أن جميع الرهائن الخمسة الذين تعرضوا لحادثي الاختطاف الأولين قد أُخلي سبيلهم سالمين بعد أن ظلوا رهن الاحتجاز لمدة يومين وثلاثة أيام على التوالي، فإن الموظف الذي تعرض لآخر عملية اختطاف لم يطلق سراحه بعد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُطلق سراح ثلاثة موظفين يعملون لحساب منظمات غير حكومية دولية كانوا قد تعرضوا للاختطاف في وقت سابق، بعد فترة احتجاز تراوحت مدتها بين ٣٥ يوماً و ١٠٥ أيام. وعلى الرغم من العديد من المساعي التي تبذلها قيادة العملية المختلطة لدى أعلى المستويات الحكومية، تظل مسألة الإفلات من العقاب دون معالجة. وباستثناء قضية قتل ثلاثة أفراد من قوات حفظ السلام الرواندية في بلدة نيرتي، غرب دارفور، والتي تجري محاكمة المتهمين فيها، لم تُحمّل أي جهة إلى حد الآن المسؤولية عن تلك الأحداث ولم تقدم إلى العدالة.

٢٨ - وكانت سبعة من حوادث اللصوصية التي انطوت على حالات سطو على موظفين دوليين، قد وقعت خلال الفترة قيد الاستعراض. ففي ٢٥ تموز/يوليه، تم السطو في وضح النهار على موظفين دوليين يعملون لدى العملية المختلطة، فيما تعرضت شاحنة متعاقدة مع برنامج الأغذية العالمي لهجوم في ١٦ آب/أغسطس. ووقع أيضا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ما مجموعه خمسة من حوادث سرقة السيارات ومحاوله سرقة سيارات استهدفت مركبات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية.

٢٩ - وقد سجّل معدل الجريمة عموما في منطقة دارفور فيما يتعلق بالأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها والنازحين في المناطق التي تنتشر فيها دوريات العملية المختلطة، انخفاضاً نسبته ٢٠ في المائة تقريبا بالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أحرى الأفراد العسكريون في العملية المختلطة ٤١١ ٣ دورية روتينية و ٦٣٧ دورية قصيرة المدى، و ٣٢٤ دورية بعيدة المدى، و ١٠٠١ دورية ليلية، و ١٨٤ مهمة حراسة للقوافل الإنسانية، و ٦٩١ دورية لوجستية/إدارية، في مخيمات النازحين والمحليات والقرى في مختلف أنحاء دارفور. ونفذت شرطة العملية المختلطة ٥٢٤ دورية لجمع الحطب وحراسة المزارع، و ٢٨١٨ دورية خارج القرى والمحليات ومخيمات النازحين؛ و ١١٤٠ دورية متوسطة وبعيدة المدى.

٣٠ - وتشجيعا على زيادة تولى المواطنين المسؤولية عن حفظ الأمن العام والمشاركة مشاركة كاملة في التصرف حيال الجريمة، جندت شرطة العملية المختلطة ما مجموعه ٥٥٨٠ متطوعا لخمسة المجتمعات المحلية. وتلقى ٤١٤ ٢ منهم التدريب وهم يعملون الآن في مخيمات ومجتمعات النازحين في جميع أنحاء دارفور، في حين سيتلقى من تبقى منهم وعددهم ٣١٦٦ متطوعا، التدريب قريبا. ويسهم هؤلاء المتطوعون بدور هام في حفظ الأمن العام في المخيمات والقرى التي يجوبونها بدورياتهم، حيث يمثلون رادعا لمن يحتمل أن يصبحوا مجرمين. فعندما تعترضهم قضية جنائية، يحيلونها إلى الشرطة الحكومية ويبلغون شرطة العملية المختلطة بوقوعها. بل يجوز لهم اعتقال المشتبه بهم وتسليمهم إلى الشرطة الحكومية. ويساعدون أيضا الحكومة وأفراد شرطة العملية المختلطة على السواء، بمرافقتهم أثناء القيام بالدوريات، وبما يوفره من معارف واتصالات وأوجه إلمام بالعوامل الحركية للمجتمعات المحلية، وهي أمور محلية قيمة.

٣١ - وتم أيضا تجنيد ما مجموعه ٩٩ منسقا لشؤون أمن المناطق. فهؤلاء المنسقون يتولون المسؤولية عن تنفيذ السياسات التي تضعها لجان أمن المجتمعات المحلية التي أنشئت في العديد من مخيمات النازحين. ويتم تقييم المشاركة الفعالة لمتطوعي خمسة المجتمعات المحلية، ومنسقي

شؤون أمن المناطق، باعتبارها مشاركة أسهمت إسهاما كبيرا في تقليل عدد الجرائم في المخيمات والمجتمعات المحلية التي يعملون فيها وساعدت في تحسين العلاقات بين النازحين وقوة الشرطة التابعة لحكومة السودان.

٣٢ - واصلت العملية المختلطة جهودها الرامية إلى القضاء على خطر انتشار الذخائر غير المنفجرة في جميع أنحاء دارفور من خلال أنشطة إزالة تلك الذخائر ومحاضرات التوعية بالخطر والدراسات الاستقصائية والتقييمات العاجلة للمناطق التي لوّثت بتلك الذخائر في الآونة الأخيرة، وكذلك تدمير الذخائر غير المنفجرة التي تم تحديدها. ودمرت العملية المختلطة ٤١ قطعة ذخيرة غير منفجرة، وقامت بتوعية السكان المحليين بخطر الذخائر غير المنفجرة على المجتمعات المحلية والقرى. وخضع ستون معلما للتدريب في إطار برنامج تدريب المعلمين التابع للعملية المختلطة، وحضر ٣٤٠ ٢ مدنيا محاضرات عن خطر الذخائر غير المنفجرة على المجتمع. وأجرت العملية المختلطة حتى الآن تقييمات للذخائر غير المنفجرة في حالات الطوارئ غطت مساحة قدرها ٦٤٨ ٠٥٠ مترا مربعا. وبالإضافة إلى ذلك، أزيلت مخلفات الحرب من المتفجرات من ٦١ ٨١٠ مترا مربعا للتحضير لبناء موقع جديد لمعسكر تابع للعملية المختلطة في كتم. ومسحت العملية المختلطة ٤٨٧ كيلومترا من الطرق لاحتمال تلوثها من أجل تقديم المساعدة للوكالات الإنسانية وتحسين قدرتها على الوصول إلى السكان المحتاجين. وتم أيضا التخلص من الذخائر غير المنفجرة في مخيم كلمة كمسألة ذات أولوية.

٣٣ - وفي إطار المبادرة التي أطلقتها حكومة السودان من جانب واحد، التي بدأت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، لتسريح أفراد الفصائل الموقعة على إعلان الالتزام باتفاق سلام دارفور وكذلك الأفراد المرتبطين بالقوات المسلحة السودانية والجماعات المرتبطة بها، طلبت لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في شمال السودان دعما لوجستيا من العملية المختلطة لتسريح ما مجموعه ٧٨٩ فردا في غرب دارفور. ومع ذلك، بدأت عملية التسريح في الجنيبة في ٤ تموز/يوليه بعد تسريح نحو ٤٨٣ من أفراد الفصائل الموقعة على إعلان الالتزام ومن القوات المسلحة السودانية؛ ثم أوقفت الحكومة عملية التسريح فجأة في ١٤ تموز/يوليه من دون تقديم أي تفسير للعملية المختلطة.

٣٤ - ونظمت لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في شمال السودان، بدعم من حكومة كندا بالتعاون مع العملية المختلطة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حلقة عمل لمدة ثلاثة أيام عن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وأمن المجتمع ومراقبة الأسلحة الصغيرة. وحضر أكثر من ٨٠ من قادة المجتمعات المحلية من شمال دارفور، بينهم الوالي وكبار

المسؤولين في الولاية، حلقة العمل تمثل هدفها في زيادة فهم السلطات المحلية وقادة المجتمعات المحلية للقضايا المتصلة بأمن المجتمع ومراقبة الأسلحة الصغيرة.

رابعاً - الحالة الإنسانية

٣٥ - تعطلت العمليات الإنسانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب القتال الدائر بين قوات الحكومة والحركات المسلحة في جزء من المنطقة، وبسبب الاشتباكات المتقطعة داخل القبائل وفيما بينها، وكذلك سرقة السيارات والتهديد المستمر باختطاف العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة. وفي الفترة بين أيار/مايو وتموز/يوليه، رفضت الحكومة التصريح لـ ٣٨ في المائة من الرحلات الجوية الإنسانية المقررة البالغ عددها ما يقرب من ٢٥٠ رحلة بالإقلاع، حيث كان العديد منها متجهاً إلى مواقع في عمق شمال وجنوب دارفور.

٣٦ - وعقب اندلاع التوتر في مخيم كلمة، تردد أن ما يقدر بـ ٢٥ ٠٠٠ نازح (أي ما يقدر بثلاث سكان المخيم) فروا في اتجاه بلدة نيالا، وانتشروا في عدة مناطق بما في ذلك مخيم بيليل وقرية بيليل وقرية كلمة. وقد نُقل ما يقدر عدده بـ ٥ ٠٠٠ نازح إلى المخيم الواقع بالقرب من مركز الشرطة المجتمعية التابع للعمليات المختلطة. وفي الفترة من ١ إلى ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٠، تم رفض السماح بإيصال المساعدات الإنسانية إلى مخيمي كلمة وبيليل، واستؤنفت الأنشطة في ١٨ آب/أغسطس. وتمت الموافقة على توزيع الأغذية في ٩ أيلول/سبتمبر، ولا تزال عمليات التوزيع جارية حالياً، لتصل إلى ٩٧ في المائة من النازحين بحلول ١٥ أيلول/سبتمبر. وتستعرض دوائر المساعدة الإنسانية ما اقترحتته الحكومة من نقل النازحين من مخيم كلمة إلى مواقع جديدة أصغر لضمان احترام المبادئ الإنسانية وكفالة الطابع الطوعي لعمليات العودة وإعادة التوطين والطابع المدني للمخيمات.

٣٧ - ولا يزال الفقر المدقع يشكل سمة أساسية من سمات مجتمعات النازحين الضعيفة. ففي آب/أغسطس ٢٠١٠، على سبيل المثال، كان دخل ٩٦ في المائة من الأسر المعيشية النازحة في دارفور التي تم استقصاؤها دون خط الفقر، وكان دخل ٤٤ في المائة دون عتبة الفقر بنسبة ٥٠ في المائة أو أكثر. وفي المجتمعات المحلية للمقيمين، تعيش نسبة ٨٢ في المائة من الأسر المعيشية في فقر، ولكن ٦ في المائة فقط تعاني من الفقر المدقع. وكما هو الحال في بقاع أخرى من السودان، يظهر الفقر بصورة خاصة بين المجتمعات المحلية الريفية، ويقيد بشدة قدرة الناس على اكتساب وسائل الاكتفاء الذاتي، مثل البذور. وقد أدى ارتفاع الأسعار إلى تفاقم هذه المشكلة. ففي شمال دارفور، على سبيل المثال، ارتفعت أسعار المواد

الغذائية بنسبة ٨٣ في المائة منذ آب/أغسطس ٢٠٠٩. ورغم هذه التحديات، تظل المؤشرات الإنسانية مستقرة نسبياً، في جزء كبير منها، نتيجة للدعم الدولي وتقديم الخدمات. فعلى سبيل المثال، ظلت حصة الأسر المعيشية النازحة التي تتمتع بمستوى غذائي، أعلى من ٨٠ في المائة في ولايات دارفور الثلاث خلال معظم عام ٢٠١٠ بسبب عمليات تسليم المعونات الغذائية. وظلت معدلات الإصابة بالأمراض العامة الرئيسية، مثل التهابات الجهاز التنفسي الحادة أو الإسهال الدموي، عند مستويات العام الماضي أو أقل منها رغم تدهورها أخيراً خلال موسم الأمطار وبلوغها معدلات مثيرة للقلق في بعض الأماكن. ومما يثلج الصدر، أن الدراسات الاستقصائية التي ترصد الأمن الغذائي للأسر المعيشية النازحة تشير إلى أن ٦٠ في المائة من الأسر في شمال دارفور و ٢٠ إلى ٢٥ في المائة من الأسر في جنوب وغرب دارفور تمكنت من زراعة الأرض هذا الموسم، وهي نسبة أعلى من العام الماضي. وقد تحسن الوصول إلى الأراضي في بقاع عديدة من دارفور. ففي شمال دارفور، على سبيل المثال، أفاد ٩٤ في المائة من النازحين بأن فرص الوصول إلى الأراضي قد تحسنت مقارنة بالعام الماضي. ويستدل من هذه الاتجاهات الإيجابية على ضرورة تكييف برامج المعونة الحالية، بحيث تزداد قدرة النازحين على إعالة أنفسهم والانتقال إلى مرحلة ما بعد الإغاثة في حالات الطوارئ.

٣٨ - وفي مواجهة ازدياد الاحتياجات بسبب التغيرات الموسمية والتغيرات ذات الصلة بالتراعات، والتحديات التي تمثلها صعوبة الوصول إلى المحتاجين والحالة الأمنية مجتمعتين، عملت الجهات الفاعلة الإنسانية على تصعيد الجهود بصورة كبيرة في مجال الدعوة والتنسيق خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٠، انعقدت اللجنة الرفيعة المستوى المعززة، التي يشارك في رئاستها وزير الشؤون الإنسانية بالحكومة الاتحادية ومنسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، للمرة الأولى منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وتنعقد اللجنة منذ ذلك الحين على أساس شهري. وأنشئت لجنة فرعية مخصصة للسلامة والأمن، وتجتمع بانتظام. وقد استأنفت أيضاً اللجان المشتركة واللجان الفرعية على مستوى الولايات عملها.

٣٩ - وفي أعقاب طرد موظفين تابعين للمنظمة الدولية للهجرة في آب/أغسطس، أُقرت آلية مشتركة يحال بموجبها أي حالة يتلقى فيها أي موظف دولي يعمل في المجال الإنساني إنذار بمغادرة دارفور مشفوعة بأسباب وأدلة واضحة إلى وزارة الخارجية ووزارة الشؤون الإنسانية ومنسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية معاً لأغراض التشاور. وقد نجحت هذه الآلية بالفعل في إلغاء عكس مسار عملية توجيه الإنذارات لموظفي وكالات الأمم المتحدة لمغادرة غرب دارفور.

٤٠ - وقد أدت زيادة جهود الدعوة والتنسيق مع الجهات الفاعلة الوطنية إلى نتائج ملموسة في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. ففي يومي ١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، تمكنت اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، من تقديم ما مجموعه ١٤ طناً من الأدوية والمعونة الغذائية الغذائية الأساسية إلى فينا وغولومبي وتبسة في شرق جبل مرة، وهي مواقع ظلت محرومة من المساعدات الإنسانية منذ شباط/فبراير ٢٠١٠. واتفق أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري مع حاكمي شمال وجنوب دارفور على تعزيز الجهود والمبادرات المشتركة الرامية إلى ضمان استمرار هذه الخطوات الأولى والتوسع في الوصول إلى جميع أنحاء الولاياتين.

٤١ - وقد عززت أيضا وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والعملية المختلطة التنسيق فيما بينها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتعمل العملية المختلطة ومفوضية شؤون اللاجئين واليونيسيف والاتحاد الأفريقي وشركاء آخرون على تصميم "استراتيجية شاملة لحماية المدنيين في دارفور"، تضمن إمكانية الاستفادة بصورة أفضل من الأصول والموارد المتاحة في حماية المدنيين. وقد حددت العملية المختلطة ووكالات الأمم المتحدة، من خلال المشاركة في وضع 'إطار استراتيجي متكامل'، الأهداف ذات الأولوية بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة في دارفور فيما يتصل بتوطيد السلام، وتحسين تحديد أدوار ومسؤوليات كل منها. وسوف تعكس هذه المبادرات في الاستراتيجية الشاملة لحماية المدنيين التي سنتهجها العملية المختلطة لتقدمها مع تقرير القدام، وفقا للقرار ١٩٣٥ (٢٠١٠).

خامسا - سيادة القانون والحوكمة وحقوق الإنسان

٤٢ - خلال الأيام الـ ٩٠ الماضية، واصلت العملية المختلطة التركيز على تعزيز قضايا حقوق الإنسان وسيادة القانون مع حكومة السودان والمجتمع في دارفور بشكل عام. وتمشيا مع هذه الجهود، نظمت العملية المختلطة لأفراد الشرطة والأفراد العسكريين التابعين لحكومة السودان العديد من الدورات التدريبية بشأن مجموعة عريضة من المسائل بما فيها العنف الجنسي والجنساني وحقوق الإنسان وأساليب التحقيق الجنائي. وقد وثقت العملية المختلطة، في سياق أنشطتها العادية في مجال الرصد وعملها مع الشركاء، ٧٣ انتهاكا وتجاوزا لحقوق الإنسان، تمس ما مجموعه ١٢٢ شخصا تعرضوا لمختلف أشكال الانتهاكات بما في ذلك الحق في الحياة والأمن الشخصي والسلامة البدنية، والعنف الجنسي والجنساني، وحرية التنقل، والحق في محاكمة عادلة.

٤٣ - ولا يزال يتعين على قوة الشرطة التابعة لحكومة السودان متابعة ثماني حالات عنف جنسي وجنساني وردت إليها. وفي ثلاث من هذه الحالات، زُعم أن الجناة أفراد من قوات الأمن، وتمت تسوية إحداها خارج قاعة المحكمة. ولم يتم إبلاغ الشرطة ببقية الحالات لأن

الضحايا رأوا أن الشرطة لن تتخذ أي إجراء متابعة. وفي الواقع، لم يتم الإبلاغ عن معظم هذه الحوادث بسبب وصمة العار التي يلصقها المجتمع بقضايا العنف الجنسي والجنساني، والصعوبات التي يواجهها الضحايا في إثبات تعرضهم للاغتصاب.

٤٤ - وأجرت العملية المختلطة عدة دورات تدريبية لتعزيز قدرة المؤسسات الأمنية على منع حالات العنف الجنسي والجنساني والتصدي لها. وفي الفترة من ٤ إلى ٨ آب/أغسطس ٢٠١٠، نظمت العملية المختلطة لمدة خمسة أيام حملة توعية بشأن العنف المترلي لـ ٤٠ من ضباط شرطة وجيش حكومة السودان وحوالي ٣٠٠ شخص من مخيمات اردمتا وأبوزار والحجاج وكريندينغ -١ في غرب دارفور. وفي الفترة من ٨ إلى ١٠ آب/أغسطس، نظمت لضباط شرطة الحكومة حلقة عمل لمدة ثلاثة أيام بشأن "التحقيق في العنف الجنساني" في الجينية. ونُظمت العديد من التدريبات في إطار الجهود الرامية إلى بناء قدرة النظام القضائي السوداني. وفي الفترة من ٢٥ إلى ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٠، عقدت في الجينية حلقة عمل تدريبية لوحدة حماية الأسرة والطفل بالشرطة لتحديد وبناء قدرات جهات التنسيق المعنية بالجوانب القانونية لقضايا العنف الجنسي والجنساني في غرب دارفور. وعلى نفس المنوال، عقدت حلقة عمل تدريبية لقضاة ولاية شمال دارفور في الفاشر في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ تموز/يوليه لتوعية المشاركين بالمسائل القانونية ذات الصلة بنوع الجنس وحقوق الإنسان وكذلك بالأطفال والأدلة والإجراءات الجنائية والإجراءات المدنية. وشارك عشرون قاضياً، بمن فيهم ثلاثة قضاة من النساء، في التدريب.

٤٥ - وفي تموز/يوليه، أُطلقت المنتديات الفرعية لحقوق الإنسان لشمال وجنوب دارفور. وكان من بين المشاركين في المنتديات وزراء الولاية ومستشارو الولاية وكبار مسؤولي الشرطة الولائية وممثلو الأمن القومي ومسؤولو القضاء والمدعي العام على صعيد الولايات ورئيسات لجان الولايات المعنية بمكافحة العنف ضد النساء والأطفال وكذلك مسؤولو الولايات الآخرون وممثلون عن المنظمات الدولية وشرطة العملية المختلطة ومفوضية حقوق الإنسان. وقد أنشئت المنتديات الفرعية في إطار تنفيذ إحدى توصيات منتدى دارفور لحقوق الإنسان لمعالجة قضايا حقوق الإنسان والحماية على مستوى الولايات. وهي حسبما تعرفها الاختصاصات المسندة إليها، منابر للجهود المشتركة التي ستضطلع بها الحكومة وإدارة حقوق الإنسان بالعملية المختلطة تصدياً للتحديات في مجال حقوق الإنسان.

٤٦ - وفي آب/أغسطس، مُنعت العملية المختلطة من الوصول إلى السجون ومراكز الاحتجاز والإطلاع على ملفات القضايا في المحاكم في أم كدادة في ٨ آب/أغسطس ٢٠١٠، وكرم في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٠، وككبائية في ١١ آب/أغسطس ٢٠١٠،

ومليط في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٠. وزعم مسؤولو المناطق المحلية أن مدير إدارة السجون ورئيس القضاة (شمال دارفور) في الفاشر أصدرتا توجيهات جديدة لجميع المسؤولين المحليين تقيد وصول العملية المختلطة إلى السجون والسجناء والمحتجزين كما تقيد اطلاعها على حالة القضايا التي لم تبت فيها المحاكم بعد. وذكر هؤلاء المسؤولون أنه لا بد أن تحصل العملية المختلطة أولاً على إذن بشأن كل قضية على حدة. وفي ١٨ آب/أغسطس، اتصل قسم حقوق الإنسان في العملية المختلطة بمدير السجون الذي أكد هذه الإجراءات الجديدة. وتجدد الإشارة إلى أن فصيل ميني ميناوي التابع لحركة تحرير السودان اعتمد أيضاً نهجاً مماثلاً. ومُنِع قسم حقوق الإنسان بالعملية المختلطة من الوصول إلى مراكز الاحتجاز التي يديرها جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي في مخيم زمزم في ٢ آب/أغسطس ٢٠١٠ وفي أم بارو في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٠، وكلاهما يقع في شمال دارفور. وفي ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٠، طلب أفراد جيش تحرير السودان فصيل ميني ميناوي إلى قسم حقوق الإنسان بالعملية المختلطة استصدار خطاب تفويض من كبار المستشارين القانونيين في الفصيل قبل القيام بأي زيارة. وقد بُذلت جهود مع السلطات المختصة من أجل حلّ هذا المأزق.

٤٧ - وواصلت الوحدة الاستشارية للسجون التابعة للعملية المختلطة إجراء اتصالات وثيقة مع إدارة السجون وتشجيعها ودعمها في جميع الولايات من أجل تحسين إدارة السجون وتقديم الدعم لها من خلال التنسيق مع الوزارات والمؤسسات المعنية في الولايات وكيانات الأمم المتحدة ولا سيما فريق الأمم المتحدة القطري. ويسّرت الوحدة الاستشارية للسجون، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، توفير الأثاث والمعدات المكتبية لجميع السجون في دارفور، كما يسّرت مشاركة قيادة السجون بحكومة السودان في مؤتمر جمعية الدوائر الإصلاحية في أفريقيا الذي يُعقد كل سنتين والذي عُقد هذه السنة في أكرا بغينيا من ١٣ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠؛ وساعدت في بناء قدرات موظفي الإدارة، وقدمت الدعم لتنفيذ برامج الدعم الحياتي للسجينات في سجن "الخير خنقا" للنساء في شمال دارفور. وفي جنوب دارفور، اجتمعت الوحدة الاستشارية للسجون بمدير منظمة Organization Humanity (المنظمة الإنسانية)، وهي منظمة غير حكومية محلية تتألف من محامين ويمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تتولّى قضايا السجناء قبل المحاكمة وقضايا الأطفال المرافقين لأمهاتهم السجينات. وفي ٢٨ تموز/يوليه، أجرى قسم حقوق الإنسان بالعملية المختلطة، كجزء من ولايته في مجال دعم وتعزيز المؤسسات القانونية التابعة للولايات وللمجتمع المدني في دارفور، افتتاحاً رسمياً لمكتبة قانونية في الفاشر، تم التبرع بها إلى السلطة القضائية في شمال دارفور.

وقدّم التمويل لبناء المكتبة ومعداتها وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة من خلال العملية المختلطة. وتقع المكتبة في مكتب المدعي العام وهي مفتوحة للجمهور.

حماية الطفل

٤٨ - واصلت العملية المختلطة تنفيذ خطة مجلس الأمن لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة من خلال الرصد والإبلاغ والدعوة على مستوى المجتمع المحلي. وتواصل العملية المختلطة التحاور مع القوات المسلحة السودانية وحركات المعارضة المسلحة بهدف وضع خطط عمل لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدام الجنود الأطفال. وفي هذا الصدد، قدّم جيش تحرير السودان - فصيل أبو قاسم الذي يتخذ من غرب دارفور مقراً له، في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٠، خطة عمل ثانية إلى العملية المختلطة تتضمن التزاماً بإنهاء تجنيد واستخدام الأطفال الجنود امتثالاً لقراري مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٣) و ١٦١٢ (٢٠٠٥).

٤٩ - وفي ١٢ آب/أغسطس، قام جيش تحرير السودان - فصيل الإرادة الحرة، وفقاً لخطة عمله، بتقديم تقريره المرحلي الأول إلى العملية المختلطة الذي يؤكد فيه تعميم أمر قيادي على جميع عناصره في شمال دارفور يمنعهم فيه من تجنيد الأطفال أو إعادة تجنيدهم أو استخدام الجنود الأطفال.

٥٠ - وقد أكدت القوات المسلحة السودانية أن المسودة الأولية لخطة عملها الرامية إلى إنهاء تجنيد الأطفال واستخدام الجنود الأطفال التي ستمّم أيضاً على جهات أخرى قد قدّمت إلى وزارة الدفاع لاستعراضها. وفي غضون ذلك، تتواصل الجهود للتواصل مع فصيل حركة تحرير السودان - فصيل عبد الواحد، وحركة العدل والمساواة، والجماعات المسلحة الأخرى لتشجيعها على وضع واعتماد خطط عمل مماثلة.

سادساً - التقدم المحرز مقارنة بالنقاط المرجعية التي حددها العملية المختلطة

٥١ - عملاً بالفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ١٩٣٥ (٢٠١٠)، يتضمن هذا التقرير "تقييماً للتقدم المحرز مقارنة بالنقاط المرجعية المحددة في المرفق الثاني لتقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩".

٥٢ - وفيما يتعلق بالنقطة المرجعية الأولى، كان التقدم صوب تحقيق حل سياسي شامل للنزاع من خلال تنفيذ اتفاق سلام دارفور أو الاتفاقات اللاحقة، محدوداً بسبب جملة أمور من بينها ضعف الدعم المقدم لاتفاق سلام دارفور وعدم دخول أطراف النزاع في أي اتفاقات لاحقة. وعلى الرغم من هذه الانتكاسات، أحرز بعض التقدم في مجال زيادة

المشاركة في عملية السلام، ولا سيما بين قادة المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، من خلال مؤتمر المجتمع المدني الذي عُقد في الدوحة والمشاورات المرتبطة به التي أُجريت في دارفور. وبالإضافة إلى ذلك، كانت العملية المختلطة فعالة في العمل على تنفيذ آليات تسوية النزاعات الخاصة بالمجتمعات المحلية. وتواصل العملية المختلطة أيضا تقديم الدعم الفني لعملية الدوحة وجهود الوساطة من خلال انتداب موظفين لتيسر إجراء مفاوضات بين حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة في مختلف اللجان.

٥٣ - أما النقطة المرجعية الثانية، فتشير إلى مساهمة العملية المختلطة "في تهيئة بيئة مستقرة وآمنة في جميع أنحاء دارفور". وفي هذا الصدد، واجهت العملية المختلطة صعوبات كبيرة من بينها القيود على الحركة التي غالبا ما كانت تؤدي إلى عدم تمكنها من التصدي بفعالية لحوادث التوتر أو النزاع ولا سيما عند نشوب قتال بين القوات المسلحة السودانية وحركات المعارضة المسلحة، وقد فرضت أيضا قيود على حركة قوافل المساعدات الإنسانية المتجهة إلى مخيم كلمة في تموز/يوليه وآب/أغسطس. وإن دلت هذه المسائل، على شيء فهي تدل على استمرار الإفلات من العقاب، بالإضافة إلى عدم إحراز تقدم ملموس فيما يتعلق بهذه النقطة المرجعية. غير أن الدوريات العسكرية ودوريات الشرطة التابعة للعملية المختلطة وكذلك مبادرة التطوع لخمارة المجتمعات المحلية ساعدت على خفض معدل الجريمة بشكل عام وعلى تهيئة بيئة مستقرة في جميع أنحاء دارفور.

٥٤ - وتتعلق النقطة المرجعية الثالثة بتعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد وحقوق الإنسان وتوفير المساعدة لكي تعمل مؤسسات الولايات بفعالية وكفاءة. وفي هذا الصدد أُحرز تقدم متواضع في بعض المجالات. فموظفو العملية المختلطة المعنيون بحماية الأطفال يعملون مع حركات المعارضة المسلحة وحكومة السودان لوقف تجنيد الأطفال، كما أن الوحدة الاستشارية للسجون نجحت في زيادة فرص الوصول إلى بعض السجون وفي تحسين الأوضاع فيها. وتوفّر البعثة أيضا لمسؤولي السجون التدريب في مجال معايير حقوق الإنسان. وعلى الرغم من الجهود المتواصلة التي تبذلها العملية المختلطة جنبا إلى جنب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعاون مع لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في شمال السودان بشأن قضايا مختلفة مثل تخطيط وتنفيذ أنشطة أمن المجتمعات المحلية وضبط الأسلحة، لا يزال يتعين إنشاء برنامج لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أجل دارفور.

٥٥ - أما النقطة المرجعية الرابعة، فتشير إلى إضفاء الاستقرار على الحالة الإنسانية وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المحتاجين للمساعدة. والواقع أن الحوادث الناجمة عن النزاع؛ وتدابير إدارة شؤون الأمن الإنساني الأشد صرامة التي تنفذها المنظمات ردا على

الهجمات وعمليات الاختطاف؛ والقيود المفروضة على الوصول إلى السكان حالت دون تحقيق تقدم كبير فيما يتعلق بهذه النقطة المرجعية. والعملية المختلطة في حوار مستمر مع حكومة السودان لرفع القيود المفروضة على التنقل والوصول. وقد تم مؤخراً وضع آليات مشتركة بين العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري وحكومة السودان معنية بالتحقق والأمن الهدف منها معالجة بعض هذه الشواغل والتحديات.

سابعاً - نشر العملية المختلطة وعملياتها

٥٦ - في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، كان عدد الموظفين المدنيين في العملية المختلطة ٤ ٢٢٢ موظفاً (١ ٠٩٨ موظفاً دولياً و ٢ ٦٦١ موظفاً محلياً و ٤٦٤ من متطوعي الأمم المتحدة). ويمثل هذا العدد ٧٧ في المائة من القوام المأذون به البالغ قدره ٥١٦ ٥ موظفاً. ولا تزال البعثة تواجه صعوبات في استقدام الموظفين المؤهلين بشكل مناسب واستبقائهم، نظراً لظروف الحياة القاسية والحالة الأمنية التي يتعذر التنبؤ بها في دارفور. فمنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، رفض ٢٠٧ مرشحين محتملين عروضاً لتعيينهم، في حين ترك ٣١٥ العملية المختلطة بسبب إعادة انتدابهم أو استقالتهم أو عودتهم إلى مقر عملهم أو تقاعدهم.

٥٧ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، كان عدد الأفراد العسكريين في العملية المختلطة ١٧ ١٩٩ فرداً، أي ما يمثل ٨٧ في المائة من القوام المأذون به البالغ قدره ١٩ ٥٥٥ فرداً.

٥٨ - ويبلغ القوام الحالي لأفراد الشرطة ٢ ٨٢٠ فرداً، أي ما يمثل ٧٤ في المائة من القوام المأذون به البالغ قدره ٣ ٧٢٢ فرداً. ومن أصل وحدات الشرطة المشكلة التي يُتوقع أن تُنشر في دارفور والبالغ عددها ١٩ وحدة، بات عدد الوحدات الموجودة في الميدان حالياً ١٤ وحدة عقب وصول وحدة الشرطة المشكلة السنغالية في آب/أغسطس. ومن المتوقع أن تصل ثلاث من وحدات الشرطة المشكلة خلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وحالياً، يبلغ مجموع قوام أفراد وحدات الشرطة المشكلة ١ ٩٤٩ فرداً، أي ما يمثل ٧٣ في المائة من القوام المأذون به البالغ قدره ٢ ٦٦٠ فرداً.

٥٩ - وفي ٨ آب/أغسطس و ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، عُقدت اجتماعات ثلاثية على المستوى التقني في الخرطوم في إطار التحضير للاجتماع الثلاثي الذي عُقد في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في نيويورك. وركز الاجتماع المعقود على المستوى التقني في ٨ آب/أغسطس على قضايا الحصول على المياه والأمن والتأثيرات واستخدام المروحيات التكتيكية والتردد اللاسلكي الخاص بالعملية المختلطة. وفي حين كانت الجهود التي بذلتها

العملية المختلطة مع مصرف التنمية الأفريقي لتقديم المساعدة إلى قطاع المياه في دارفور موضع ترحيب، لم يتم التحرك باتجاه منح التراخيص للعمليات الإذاعية للعملية المختلطة. وقد تحسّن تجهيز التأشيرات مقارنة بالأشهر السابقة. فبين ١ تموز/يوليه و ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أصدرت حكومة السودان ٧٦٩ تأشيرة دخول جديدة لموظفي العملية المختلطة. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، بلغ عدد طلبات الحصول على التأشيرات التي لم يُبتّ فيها ٢٠٠ طلب.

٦٠ - ورکز الاجتماع التحضيري الثلاثي الذي عُقد في ٩ أيلول/سبتمبر على قضايا الأمن وتبادل المعلومات والتنسيق كوسائل لمكافحة الإفلات من العقاب وزيادة أمن السكان المحليين والدوليين في دارفور. وتمثّلت إحدى النتائج الإيجابية التي تمخّض عنها الاجتماع في حصول وحدة المروحيات التكتيكية الإثيوبية التي نُشرت في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٠ على إذن من الحكومة بإجراء رحلات تشغيلية.

٦١ - وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، التقى ممثلو حكومة السودان والاتحاد الأفريقي والعملية المختلطة في نيويورك لحضور الاجتماع التاسع لآلية التنسيق الثلاثية المعني بالعملية المختلطة. وقد أقر المشاركون بالتقدم المحرز في نشر العملية المختلطة وعملياتها وأثنوا على التحسن في التعاون والتنسيق بين الحكومة والعملية المختلطة. وأكد الاتحاد الأفريقي أهمية ضمان أن يعكس تأثير العملية المختلطة على أرض الواقع التقدم المحرز في انتشارها. وتمت مناقشة عدة قضايا هامة مثل الأمن، ووصول المساعدات الإنسانية للمشردين داخلياً، ومنح الترددات اللاسلكية للعملية المختلطة، وتخصيص الأراضي لبناء مراكز لمنع نشوب النزاعات ومواقع للأفرقة. واتفق المشاركون على حل جميع المسائل المعلقة على وجه السرعة، والاستمرار في عقد الاجتماعات في الخرطوم على المستوى التقني بوتيرة شهرية، وعلى الاجتماع مرة أخرى على مستوى المسؤولين الرئيسيين في كانون الثاني/يناير في السودان.

٦٢ - وما زالت الوحدات في دارفور تواجه صعوبة من حيث مدى توافر المعدات المملوكة للوحدات التي من شأنها أن تزودها بالقدرات العسكرية اللازمة لأداء مهامها، حيث ما زال بعض تلك الوحدات يفتقر بدرجة خطيرة إلى المعدات ولا يستوفي المعايير المنشودة فيما يتصل بالصلاحيات التشغيلية والدعم اللوجستي الذاتي وهي المعايير التي يشترط الوفاء بها بموجب دليل المعدات المملوكة للوحدات المعتمد. ويوجد حالياً ٤٨ وحدة منتشرة في منطقة العملية المختلطة ٣٥ منها وحدات عسكرية و ١٣ وحدة شرطة مشكلة.

٦٣ - وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، أوفد إلى العملية المختلطة، فريق مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي معني بدراسة القدرات العسكرية ليجري تقييماً شاملاً لهيكل العنصر العسكري وتكوينه وعملية نشره وقدراته التشغيلية وذلك على ضوء المهام المسندة إليه والحالة السائدة في دارفور ومع أخذ النتائج المتوقعة من مفاوضات السلام الجارية في الدوحة، في الاعتبار. ويتغى من هذه الدراسة وضع تدابير تعزز كفاءة العمليات وفعاليتها، وتنقيح المفهوم الاستراتيجي العسكري المعمول به حالياً فيما يتعلق بالعمليات واحتياجات القوات. وسيجري إطلاع الجهات المعنية على ما استخلص إليه الدراسة من نتائج وتوصيات.

٦٤ - وحتى آب/أغسطس ٢٠١٠، كانت العملية المختلطة قد حددت في مواقع الأفرقة التابعة لها وحوالها ٧٨ موقعاً يمكن حفر آبار فيها. وقد حفرت آبار بالفعل في ٨ من المواقع المشار إليها، ويجري تقاسم المياه المستخرجة مع المجتمعات المحلية. وجرى التعاقد مع شركة سودانية على حفر ١٣ بئراً، حُفرت ٤ آبار منها. وتم التعاقد مع مقاول خاص على حفر ٢٥ بئراً إضافية ومن المتوقع أن يبدأ العمل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

٦٥ - وفضلاً عن ذلك، صممت العملية المختلطة أربعة سدود ترابية ترمع إنشاءها بالإضافة إلى حفر حفيرين (بركتي مياه)، خلال السنة المالية الحالية في سياق استراتيجية لتأمين مصادر المياه لما نسبته ٢٠ في المائة من مواقع الأفرقة التابعة لها. ويقوم حالياً، بعض من البلدان المساهمة بقوات من بينها إثيوبيا، وتايلند والسنغال والصين بتعبئة موارد وقدرات إضافية لحفر مزيد من الآبار. وفضلاً عن ذلك، تبذل العملية المختلطة جهوداً لزيادة قدرتها على حفر الآبار. وقد استهلكت عملية شراء ثلاثة حفارات مملوكة للأمم المتحدة.

٦٦ - وتقوم العملية المختلطة في إطار استعداداتها لدعم الاستفتاء في جنوب السودان، بنقل ١٥٠ مركبة خفيفة، إلى مقر بعثة الأمم المتحدة في السودان في جنوب السودان. وحتى ٣١ آب/أغسطس، كان قد تم نقل ٤٨ مركبة إلى تلك البعثة.

٦٧ - والعملية المختلطة في سبيلها إلى تنفيذ عملية إصلاح مطارات دارفور الثلاثة، وتشمل تلك العملية تركيب نظام لإضاءة المطارات وتوفير وسائل الملاحة الجوية. وفي هذا الصدد، وقعت العملية المختلطة، في ١ تموز/يوليه ٢٠١٠، عقد مشروع إصلاح المطارات.

٦٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شملت مشاريع العملية المختلطة السريعة الأثر إصلاح ٤ مراكز نسائية في المنطقة، في مخيمات الحصاصي، وخمسة دقيقة، والحمدية بالقرب من زالنجي ومخيم أبوشوك بالقرب من الفاشر، وذلك جنباً إلى جنب مع تشييد ستة مراكز نسائية جديدة في المنطقة (اثان في مخيم زمزم للنازحين، أحدهما في محلية زمزم والآخر في الفاشر شمال دارفور؛ وواحد في محلية دومية، جنوب دارفور؛ وواحد في مخيم أردمتا في

غرب دارفور). وتستخدم المراكز النسائية في أنشطة، من قبيل تنظيم فصول نحو الأمية وأنشطة تدريبية في مجال حقوق الإنسان وأنشطة مدرة للدخل وفي توفير الدعم لضحايا العنف الجنسي والجسدي. وتدير تلك المراكز منظمات غير حكومية محلية ونساء من النازحات وتوفر لها وكالات الأمم المتحدة الدعم المالي بشكل مستمر. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت العملية المختلطة أموالاً وأفرجت عنها لتنفيذ مشروع سريع الأثر خاص ببناء محكمة أحداث في الجينية وبدأ تنفيذ خمسة مشاريع في ثلاثة سجون.

٦٩ - ويصل الآن مجموع عدد المشاريع سريعة الأثر التي نفذت خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠، إلى ٤٧٨ مشروعاً. وتلقى العملية المختلطة باستمرار من المجتمعات المحلية والمنظمات المحلية عدداً كبيراً من اقتراحات المشاريع ينصب معظمها على مجالات التعليم والصحة وتوليد الدخل والمياه والصرف الصحي. ويجري النظر أيضاً، في عدة مقترحات تهدف إلى دعم مبادرات المصالحة المجتمعية.

تاسعا - الملاحظات

٧٠ - قدمت منذ ثلاثة أشهر تقريراً تناولت فيه، ضمن ما تناولت، الحالة الأمنية غير المستقرة وعملية السلام التي باتت تحيط بها الشكوك والتحديات التي تواجهها العملية المختلطة وفريق الوساطة المشترك. ولئن كانت الاشتباكات بين أطراف النزاع قد خفّت بشكل ملموس، فما زال الاقتتال بين المجتمعات المحلية يسفر عن خسائر في الأرواح. ويستدل من الهجوم الذي وقع في ٢ أيلول/سبتمبر على سوق تيرات ومن الاشتباكات في مخيمي كلمة والحمدية على أن الحالة الأمنية ما زالت هشة.

٧١ - وإنني أدين بشدة هجوم ٢ أيلول/سبتمبر، وأرحب بما تبذله حكومة السودان من جهود للتحقيق في هذا العمل الشائن ومحكمة مرتكبيه ومعاقبتهم.

٧٢ - ولقد شملت الاشتباكات العسكرية التي باتت أقل تواتراً وأقل تدميراً مما كانت عليه خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، مصادمات متقطعة بين الحكومة وقوات حركة العدل والمساواة في جنوب دارفور ومصادمات بين الحكومة وقوات جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد في جبل مرة. والواقع أن الاشتباكات زعزعت استقرار تلك المناطق حيث تسببت في عمليات نزوح جديدة وأعاقت تسليم المعونة الإنسانية للسكان المتضررين. وإنني أناشد جميع المتحاربين وقف القتال والانضمام إلى عملية السلام تحقيقاً لصالح الأهالي الذين يدعون أنهم يمثلونهم.

٧٣ - ولقد وقع أيضاً، المزيد من المصادمات فيما بين القبائل حيث تقاطلت قبيلتنا المسيرية والرزيقات (وهما قبيلتان عربيتان) بالقرب من كاس، في آب/أغسطس، على الرغم أنهما وقّعتا اتفاق سلام محلي. والواقع أن انتشار الأسلحة الصغيرة؛ والتنافس على الأراضي التي أخلت مؤخرًا؛ وعمليات اعتراض طرق الهجرة التقليدية؛ والتوتر عند مراكز توزيع المياه؛ والضعف الذي أصاب الآليات التقليدية لفض المنازعات؛ والخصومة العرقية - السياسية كلها أمور تفسح المجال لوقوع مصادمات من هذا القبيل في المستقبل. فما لم تنزع الحكومة سلاح الميليشيات وتعزز القانون والنظام بالتصدي لمسألة الإفلات من العقاب؛ وتستثمر في التنمية وتسوي المطالبات المتضاربة الخاصة بجائزة الأرض، سيستمر ذلك القتال على الأرجح بل ويمكن أن يصبح المصدر الرئيسي لانعدام الأمن والاستقرار في دارفور.

٧٤ - وفيما يتعلق بعملية السلام، فإنني أرى في التقدم الذي أحرزه كبير الوسطاء المشترك وفريق الوساطة المشترك والعملية المختلطة صوب تيسير التوصل إلى اتفاق بين الحكومة وحركة التحرير والعدل بادرة مشجعة. وإنني أحث الأطراف على العمل بهمة على إبرام اتفاق سلام يعالج أسباب النزاع من جذورها ويسهم بشكل إيجابي في تحقيق الاستقرار في دارفور.

٧٥ - وإنني ألاحظ أن حكومة السودان قد كشفت النقاب عن استراتيجية جديدة لتحقيق السلام في دارفور، الهدف منها تيسير المشاركة في عملية السلام وتعزيز إرادة امتلاك ناصيتها على الصعيد المحلي. وسوف يكمل الاستراتيجية، حسبما يتردد، مبلغ قدره ١,٩ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سيجري حسبما هو مقرر استثماره في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في دارفور في الأجل القصير. وهذه بوادر مشجعة، يجدرني الأمل أن تصبح عنصراً مكملاً لنتائج مشاورات الدوحة وأن تفضي إلى سلام مستدام في دارفور.

٧٦ - وكما ذكرت في السابق، إنه لكي تنجح المفاوضات لا بد من أن تكون شاملة وعريضة القاعدة. لكن من المؤسف، أن قادة جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد وحركة العدل والمساواة ما زالوا ممتنعين عن المشاركة في محادثات السلام. وعلى الحكومة أيضاً، أن تبدي استعداداً لتقديم ما يكفي من التنازلات لاستمالة هذين الطرفين. فهذا الأمر يحول دون المفاوضات وأن تشمل الجميع ويحد من قدرة فريق الوساطة المشترك على التوصل إلى اتفاق سلام شامل. ومن ثم، فإنني أحث جميع الأطراف على الدخول دون تأخير في مفاوضات يجدها في ذلك حسن النية، وأنشد الدول الأعضاء التي لها كلمة مسموعة لديها أن تشجعها بشدة على القيام بذلك. فالتسوية السياسية الشاملة التي يتم التوصل إليها من

خلال مفاوضات تضم الجميع هي وحدها التي يمكن أن تؤدي إلى وقف الأعمال القتالية على نحو تتوافر فيه المصداقية وأن تعالج أسباب النزاع في دارفور من جذورها.

٧٧ - ومن دواعي سروري أنه قد تم تنظيم اجتماع ثانٍ لممثلي المجتمع المدني، عُقد في الدوحة في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تموز/يوليه، وكان له أثره في توسيع نطاق عملية السلام وزيادة المشاركة فيها. وإني أحث فريق الوساطة المشترك والعملية المختلطة على المضي في هذا الاتجاه بما يساهم في العمل على كفالة أن تكون مفاوضات السلام على قدر كافٍ من الشفافية وأن يفهمها المجتمع الدارفوري تماماً ويتيسر له بقدر أكبر المشاركة فيها، وذلك بعدة طرق من بينها مواصلة إجراء مشاورات في دارفور حسبما اتفق عليه المنتدى التشاوري السوداني ومجلس الأمن. وإني لأرحب في هذا الصدد، بالجهود التي يبذلها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى بالتنسيق مع فريق الوساطة المشترك والعملية المختلطة تحقيقاً لهذه الغاية.

٧٨ - وإني أدين بشدة العنف الذي اندلع في مخيمي كلمة والحمدية للنازحين. وأطلب إلى الأطراف الضالعة فيه نبذ اللجوء إلى العنف بصرف النظر عن اختلافها في وجهات النظر بشأن عملية السلام وأن تدخل بدلاً من ذلك في حوار ونقاش حول الأدوار البناءة التي يمكن أن يؤديها المجتمع المدني والقادة المجتمعون في عملية تحقيق السلام. وإني أدرك أيضاً أن وجود الأسلحة والعناصر المسلحة في بعض مخيمات النازحين ومن بينها مخيم كلمة يعد مصدراً لانعدام الأمن لا بد من التصدي له.

٧٩ - وأحث الحكومة والحركات المسلحة على أن تتيح لأفراد العملية المختلطة حرية الحركة التي يمنحها لهم اتفاق مركز القوات وأن تمنح الحقوق نفسها للعاملين في مجال الشؤون الإنسانية.

٨٠ - إن مهاجمة أفراد الأمم المتحدة والعاملين في مجال الشؤون الإنسانية واختطافهم هما من الأمور المستهجنة ويشكلان جريمة حرب. وإني أدعو الحكومة إلى ملاحقة ومحكمة المسؤولين عن تلك الهجمات. إن وضع حد للإفلات من العقاب عن تلك الجرائم سواء ارتكبت ضد أفراد العملية المختلطة أو مواطنين عاديين يعد خطوة أساسية في الانتقال من مرحلة النزاع وعدم الاستقرار إلى السلام والأمن في دارفور.

٨١ - وأود أن أشكر الممثل الخاص المشترك وكبير الوسطاء المشترك وموظفي فريق دعم الوساطة المشترك ودوائر المساعدة الإنسانية على ما يبذلونه من جهود لا تعرف الكلل من أجل تحقيق السلام والاستقرار في دارفور.